

تطور الأداء الاقتصادي للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بعد 20 سنة من نشأته... أية اصلاحات ضرورية

The development of economic performance for the European economic and monetary union after 20 years of its creation....which necessary reforms?

كريم بودخدخ

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل (الجزائر)، karim.boudekhdekh@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/06

تاريخ الارسال: 2021/05/08

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مسار تطور الأداء الاقتصادي على مدار 20 سنة منذ نشأة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وأهم التحديات والاصلاحات التي تواجهه مستقبلا. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي للبيانات المتعلقة بأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول الاتحاد، وتوصلت إلى أن أداء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي كان إيجابيا في عقده الأول مدفوعا بالزخم الذي أثير حول عملته الموحدة والدول التي يتشكل منها. لكن مجيء أزمة الديون السيادية الأوروبية سنة 2010 أبرز كيف أن هذا الاتحاد يعاني من عدة اختلالات منذ نشأته لأنه بني حسب كثيرين على اعتبارات سياسية أكثر من كونها اعتبارات اقتصادية. وعلى هذا الأساس، عمل القادة الأوروبيون على مواجهة التحديات التي فرضها الواقع الاقتصادي من أجل الاستمرارية في عمل هذا الاتحاد ومن ثم تجنب أي احتمال لتفككه والذي سيدخل الدول الأوروبية والعالم أجمع في انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية لا يمكن تحملها.

كلمات مفتاحية: الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، الأداء الاقتصادي، الأزمة المالية 2008، أزمة الديون السيادية، الاصلاحات.

تصنيفات JEL : F15 ، F36 ، F45

Abstract :

This study aimed to clarify how was the performance of the European Economic and Monetary Union (EMU) over 20 years from its creation. Based on an analytical approach for the main macroeconomic data for the Union states, the study found how the performance was positive in the first decade of the union, but the European sovereign debt crisis in 2010 showed how this union has suffered from several imbalances since its debut because it was based on political, not economic considerations. On this basis, European leaders have worked to meet the challenges imposed in reality in order to continue the work of this union and then avoid any possibility of its collapse, which can result in deep economic, social, and political effects.

Keywords: EMU; economic performance; 2008 financial crisis; sovereign debt crisis; reforms.

JEL Classification Cods : F15, F36, F45.

المقدمة:

جاء تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على اعتبار أن العملة الموحدة في إطاره تسمح بإزالة مخاطر سعر الصرف التي تساهم في تخفيض تكاليف المعاملات وبالتالي توفير ضمان أكبر لحركة التجارة الخارجية والاستثمار عبر الحدود، وهذا ما من شأنه أن يعزز السوق الموحدة والرفاهية الاقتصادية من خلال وفورات الحجم والمزيد من المنافسة. كما أنه إذا اقترنت العملة الأوروبية الموحدة بإطار عمل مناسب لسياسة الاقتصاد الكلي الموجه نحو الاستقرار، فإنها ستعزز استقرار الاقتصاد الكلي في جميع أنحاء الاتحاد. وعلاوة على ذلك، فإن المنافسة الشديدة في جميع أنحاء الاتحاد بالإضافة إلى إزالة انخفاض قيمة العملة كخروج طارئ من الاختلالات الاقتصادية، من شأنها أن تحفز الإصلاح الهيكلي لتحسين الإنتاجية المحلية والقدرة التنافسية والنمو (Klaus, 2010, p2).

ومنذ نشأة هذا الاتحاد وبداية العمل في إطاره منذ سنة 1999، لم يتوقف الجدل بين الباحثين والاقتصاديين حول جدوى هذا التكتل ومدى قدرته على الاستمرار والمنافسة. حيث أن سعي القادة الأوروبيين لتجسيد فكرة الاتحاد والاستفادة من مزاياه وتكوين تكتل قادر على منافسة الاقتصاد الأمريكي، قوبل بانتقادات طرف آخر يرى في أن هذا الاتحاد لم يستوف شروط تحقق المنطقة النقدية المثلى، وأنه أسس لاعتبارات سياسية ولا يمكنه الصمود في وجه ما قد يتعرض له من أزمات اقتصادية ومالية (Jonung, 2009, P 5). وبعد مرور عقد من إنشائه، جاءت الأزمة المالية العالمية لـ2008 ثم أزمة الديون السيادية الأوروبية سنة 2010 لتمثل اختباراً لمدى قدرة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على مواجهة تداعياتها السلبية.

إشكالية الدراسة: من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف كان أداء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بعد 20 سنة من إنشائه؟

فرضيات الدراسة: نفترض من خلال هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية المطروحة الفرضيتين التاليتين:

__ قوة الدول المشكلة للإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي كانت العامل الرئيسي في تحقيق الإتحاد لتطور اقتصادي متزايد منذ نشأته؛

__ ساهم تكتل الدول الأوروبية مع بعضها البعض في اتحاد مشترك في تجنب الآثار السلبية لكلا من الأزمة المالية العالمية لـ2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الثقل الكبير الذي مثله تأسيس الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي __ تكتل اقتصادي __ في الاقتصاد العالمي واعتباره منافساً محتملاً لهيمنة الاقتصاد الأمريكي مستقبلاً. ومن ثم وفي ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تطورات أهمها الأزمة المالية العالمية لـ2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية لـ2010، فإنه من الأهمية معرفة تأثير كلا الأزميتين على مسيرة تطور الإتحاد وما سببته من اختلالات في آلية عمله.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء تقييم شامل لمسيرة الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال الـ20 سنة الأولى من إنشائه، ومن ثم معرفة ما إذا كانت تجربة التكامل هذه التي كان لها صدى كبير في الاقتصاد العالمي

كانت ناجحة فعلا خلال تلك الفترة، أم أنها واجهت عديد الصعوبات والعراقيل، ومن ثم إمكانية الوصول إلى معرفة نقاط القوة والضعف التي يمكن الاستفادة منها فيما يخص إثراء أدبيات التكامل الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

_ Klaus, R., et al.(2010). The Euro After Its First Decade: Weathering the Financial Storm and Enlarging the Euro Area. ADBI Working Paper No. 205.

حاولت هذه الدراسة الإجابة على إشكالية كيف كان أداء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي أو ما يعرف بمنظمة اليورو خلال العقد الأول منذ نشأته، وتوصلت إلى أنه حقق خلال تلك الفترة نجاحًا استفاد منه الدول الأعضاء وسرع عملية التكامل الأوروبي. غير أن الاختلالات داخله خصوصا ما تعلق بالفروق في النمو والتضخم والقدرة التنافسية والحساب الجاري وأرصدة الميزانية قد ازدادت خلال تلك السنوات العشر الماضية. أما دراستنا هذه فنحاول من خلالها دراسة تطور أداء الإتحاد خلال العشرين سنة الماضية من نشأته والتي تخللتها تطورات اقتصادية هامة سواء على صعيد دول الإتحاد أو على الصعيد العالمي.

الدراسة الثانية:

_ Valdis, D., and Pierre, M. (2017). Reflection Paper on the Deepening of the Economic and Monetary Union. European Commission

جاءت هذه الدراسة لتتعلق من إشكالية أي الإصلاحات اللازمة من أجل تعزيز مسيرة تطور الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على ضوء التحديات التي واجهته ولا تزال تواجهه بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية لـ2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية. وقدمت الدراسة خارطة طريق على أساسها يتم التقدم في الإصلاحات الضرورية، بحيث تكون المرحلة الأولى من 2017 إلى 2019 ثم مرحلة ثانية من 2020 إلى 2025. ونحاول من خلال دراستنا قبل التطرق لأهم ما جاء في هذه الإصلاحات تبيان تطور أداء الإتحاد خلال العقد الأولين من إنشائه وتوضيح أهم الاختلالات الواضحة في آلة عمله قصد الوصول لفهم أدق لأهمية هذه الإصلاحات في تعزيز مسار تطور الإتحاد مستقبلا.

منهج الدراسة: تقوم هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال استعراض تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية الحقيقية والمالية للإتحاد قبل أزمة الديون السيادية وبعدها، وتحليل أسباب وعوامل التطور وأهم الإصلاحات التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية في الإتحاد في سبيل تعزيز مسار تطوره.

1- مسار تطور الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بعد 10 سنوات من النشأة

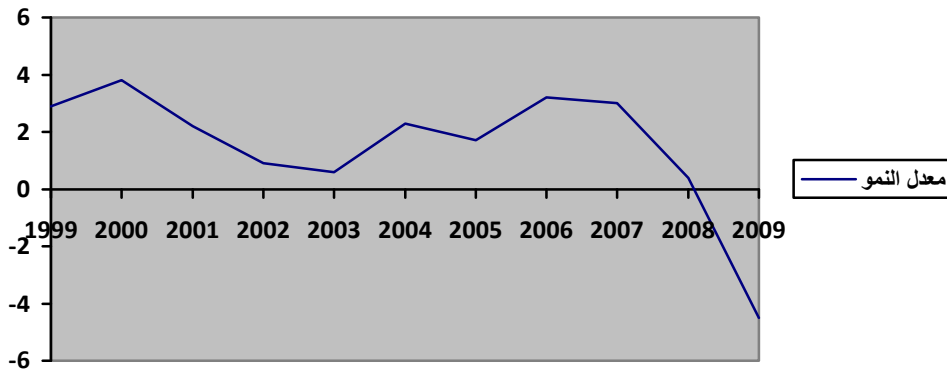
1-1- تطور أداء المؤشرات الحقيقية 1999-2009

جاء تأسيس هذا الإتحاد لتعلق عليه آمال كبيرة في دعم معدلات النمو والعمالة وبالتحديد تحقيق الاستقرار في الأسعار خصوصا بعد الماضي الأسود لأوروبا مع التضخم.

1-1-1- معدل النمو الاقتصادي

يوضح الشكل 01 ارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي في السنتين الأولتين وصل إلى حدود 4% نتيجة الأثر الإيجابي الذي تولد عن إطلاق العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، لكنها وعلى عكس توقعات الاقتصاديين انخفضت بداية من سنة 2001 إلى مستوى أقل من 1% سني 2002 و 2003 نتيجة الانكماش الاقتصادي العالمي آنذاك بسبب أزمة شركات الإنترنت، ثم شهدت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2004 إلى غاية سنة 2006 وصل إلى مستوى يلامس 4%. لكن ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية التي نشأت في الولايات المتحدة بسبب أزمة قروض الرهن العقاري سنة 2007، فقد سجلت معدلات النمو بداية من نهاية سنة 2007 انخفاضات حادة لتسجل مستويات سالبة مطلع سنة 2009 وصلت إلى 5%.

الشكل 01: تطور معدل النمو الاقتصادي في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي 1999-2009

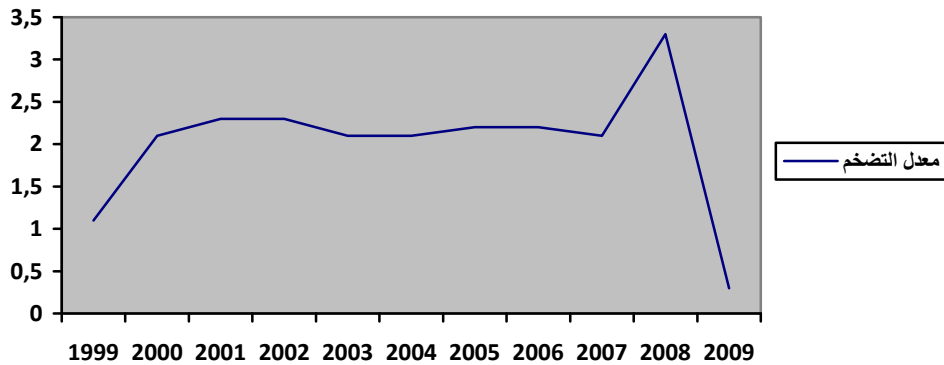


Source : IMF, Data Mapper , <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/EURO> , consulted on 29/05/2021

1-1-2- معدل التضخم

شهد معدل التضخم في المتوسط طوال هذه الفترة مستويات منخفضة تمثل في الأساس نجاحا للإتحاد في تحقيق الاستقرار على مستوى أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي عانت الدول الأوروبية لعقود من ارتفاعها وتأثيراتها السلبية على اقتصاداتها، حيث أن ذلك يرجع بالأساس إلى أن استقرار معدل التضخم كان الهدف الرئيسي للبنك المركزي الأوروبي الذي كان يستهدفه من خلال سياسته النقدية الموحدة على مستوى دول الإتحاد ككل.

الشكل 02: تطور معدل التضخم في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي 1999-2009



Source : IMF, Data Mapper , <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/EURO> , consulted on 29/05/2021

1-1-3- معدل البطالة

شهدت معدلات البطالة في دول الاتحاد اتجاهات موازية لتطورات معدلات النمو الاقتصادي، حيث تراجعت في السنتين الأولتين اللتين شهدتا معدلات نمو موجبة ومرتفعة إلى أن لامست مستوى 8% سنة 2001، لكنها شهدت ارتفاعا بعد ذلك طوال الفترة 2002-2005 ووصل إلى مستوى 9.25% نتيجة الإنكماش الاقتصادي العالمي آنذاك، ثم أخذت بعدها معدلات البطالة اتجاهها مغايرا بأن تراجعت ابتداء من 2005 بعد انتعاش الاقتصاد العالمي ومعه اقتصاد منطقة اليورو لتصل إلى حوالي 7.25% في مستوى هو الأدنى الذي تسجله معدلات البطالة منذ بداية عمل الاتحاد سنة 1999، لكن ونتيجة للأزمة المالية العالمية التي نتج عنها انهيار معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد العالمي ككل ومنها اقتصاد "منطقة اليورو"، فقد شهدت معدلات البطالة ارتفاعا سنة 2009 إلى مستوى 9% بعد أن فقد سوق الشغل في دول الاتحاد ككل حوالي 273 ألف وظيفة وهو أعلى مستوى من سنة 1999 (رحال، 2015، ص78).

الشكل 03: تطور معدل البطالة في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي 1999-2009



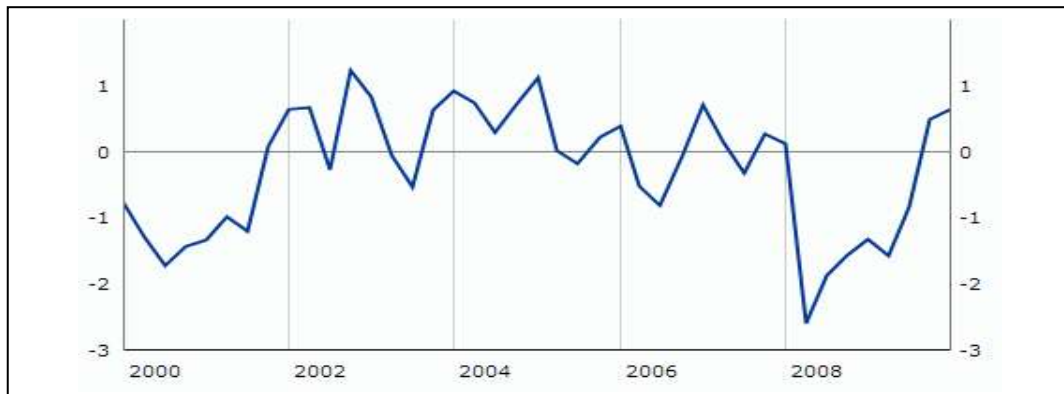
Source : ECB : <http://sdw.ecb.europa.eu/home.do?chart=t1.3>, consulted on 08/04/2020

1-2-1- تطور أداء المؤشرات المالية 1999-2009

1-2-1- الميزان التجاري

سجل رصيد الميزان التجاري العام للإتحاد تذبذبا ملحوظا خلال الفترة 1999-2009، والسبب في ذلك يرجع من جهة إلى تذبذب وعدم استقرار رصيد الميزان التجاري للدول العضوة، ومن جهة أخرى لثبات الدول ذات العجز والفائض طوال الفترة المعنية مع تغيرات طفيفة فقط، مما يشير إلى حجم الإختلال الخارجي للإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

الشكل 04: تطور رصيد الميزان التجاري في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي 1999-2009



Source : ECB : <http://sdw.ecb.europa.eu/home.do?chart=t1.3>, consulted on 08/04/2020

1-2-2- سعر الصرف

سجل سعر صرف اليورو مع الدولار الأمريكي تطورات ملحوظة بحيث سجل انخفاضا في قيمته في السنوات الثلاثة الأولى من إنشائه، مدفوعا في بادئ الأمر بردة الفعل الحذرة للأسواق المالية اتجاهه كعملة دولية جديدة ثم حدث التأثير السلبي لأزمة فقاعة الإنترنت مع بداية الألفية الثالثة. بعدها سجل ارتفاعا متتاليا نتيجة السياسة النقدية التوسعية التي انتهجها الفيدرالي الأمريكي لتحفيز الاقتصاد الأمريكي بعد أزمة فقاعة الإنترنت وما نتج عنها من انتقادات كبيرة كونها سياسة لا تراعي البعد الدولي للدولار الأمريكي كعملة قيادية دولية. وقد سجل سعر صرف اليورو مع الدولار الأمريكي أعلى مستوى له في حدود 1.6 دولار لليورو الواحد سنة 2008 مع حدوث الأزمة المالية العالمية التي ضربت بشدة الاقتصاد الأمريكي وما نتج عنها من تراجع الثقة نسبيا في الدولار الأمريكي خصوصا بعد حزم الإنقاذ والتوسع في الإنفاق العام التي أقرت كرد فعل للتعافي من تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي، ثم سجل بعدها انخفاضا لحدود 1,2 دولار لليورو سنة 2009 مع انتقال عدوى الأزمة لأوروبا.

الشكل 05: تطور سعر صرف اليورو مع الدولار 1999-2009

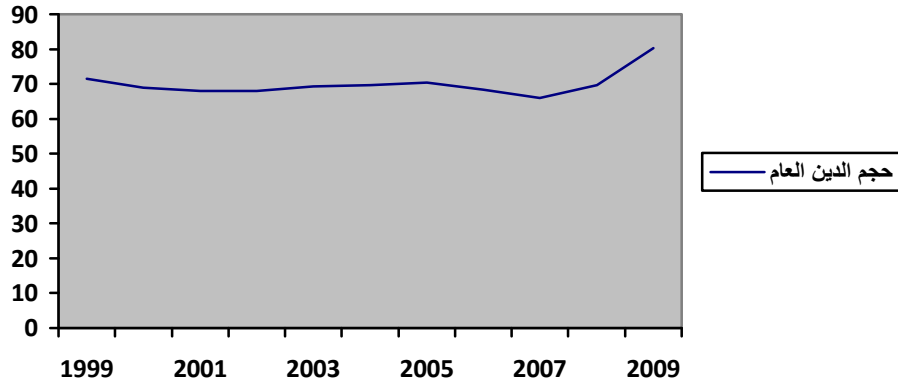


Source : ECB : <http://sdw.ecb.europa.eu/home.do?chart=t1.3>, consulted on 08/04/2020

1-2-3- الدين العام

شهد حجم الدين العام في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي استقرارا على العموم طوال العقد الأول من إنشائه بين 65% و 70% وذلك يأتي نتيجة ما تفرضه معايير التقارب في الاتحاد التي تفرض على كل دولة عضو عدم تجاوز الدين العام لنسبة 60% من إجمالي الناتج المحلي فيها أو الإقتراب من هذه النسبة في حدود فترة زمنية معينة، مع فرض عقوبات اقتصادية على كل دولة يثبت انتهاكها لما يعرف بـ"القاعدة المرجعية لتخفيض الديون". لكن ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية لـ2008 التي دفعت عديد الدول الأوروبية لتمويل خطط إنقاذ بنوكها المفلسة واقتصادياتها المنهارة، ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي المحلي لتصل حدود 72% سنة 2009 بعد أن قدرت في حدود 65% سنة 2008.

الشكل 06: تطور حجم الدين العام في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي 1999-2009



Source : IMF, Data Mapper , <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/EURO> , consulted on 29/05/2021

2- أزمة الديون السيادية الأوروبية... نقطة التحول

عانى الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي مع بداية سنة 2010 مما يعرف بـ "أزمة الديون السيادية"، والتي بدأت في اليونان عند اكتشاف تقديمها لبيانات غير صحيحة فيما يخص عجز الموازنة العامة (رحال، 2015، ص 65)، وأخذت في الانتشار لتمس دولا عديدة تعرف بدول "PIIGS" وذلك نسبة للحروف الأولى من أسماء هذه الدول باللغة اللاتينية وهي على الترتيب: البرتغال، إيرلندا، إيطاليا، اليونان و إسبانيا. حيث وجدت هذه الدول نفسها في خطر عدم القدرة على سداد قيمة الديون المستحقة عليها مع الدائنين الأجانب وهو ما كان له الأثر الكبير على اقتصادياتها ومن ثم على بقية اقتصاديات الدول العضوة في الإتحاد.

وجاءت كرونولوجيا هذه الأزمة لتبدأ مع ما شهدته بلدان الإتحاد الهامشية (بلدان جنوب أوروبا وإيرلندا) من انخفاض حاد في تكلفة الاقتراض بعد سنوات من الارتفاع مقارنة بدول شمال أوروبا. هذا الانخفاض دفع إلى مزيد من الاقتراض من طرف الشركات التي توسعت في استثماراتها وكذا الأسر التي توسعت في الاقتراض، ومن ثم أخذت في تحمل تكاليف أعلى من مستويات معيشتها مما دفع إلى نشوء فقاعات عقارية على وجه الخصوص، كما أن حكومات الدول المعنية خضعت لوهم النمو المفاجئ واعتبرت أن إيراداته تكون مضمونة ومن ثم لم تلق بالاهتمام للمآلات الديون المستحقة عليها مستقبلا، أما هيئات الرقابة فهي الأخرى بدورها استخفت بمخاطر توسع الإئتمان ونمو المصارف بما لا يتناسب ونمو الاقتصاد. وعلى صعيد الاقتصاد الحقيقي، كان توالي السنوات على نشأة الإتحاد يحمل في طياته تزايدا في عدم التجانس بين اقتصادياته والتباعد بينها فيما تعلق بالقدرات التنافسية، فبينما كانت ألمانيا على وجه الخصوص تعزز من قدرتها التنافسية كانت الدول الهامشية تفقدتها تدريجيا وهو ما أضعف من مركزها الخارجي.

وفي ظل هذا الوضع مع غياب هيئة أوروبية يمكنها مراقبة المخاطر الناتجة عن الترابط المتزايد بين الأنظمة المالية الوطنية التي عكستها القروض الضخمة بين مختلف البنوك الأوروبية، كانت الأزمة المالية العالمية نقطة الشرارة في تعرض البنوك الأوروبية في بلدان الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي الهامشية _ كإيرلندا واليونان والبرتغال _ إلى نقص في التمويل نتيجة انهيار الأسواق المالية التي كانت المصدر الأساسي لهذه البنوك في تمويل التوسع في الإئتمان على مستوى اقتصادياتها، والتي

سرعان ما برزت وراثتها مشكلات هيكلية في النمو والتنافسية دفعت إلى تراجع في إيراداتها العامة التي تمكن من تمويل ميزانيتها العامة وحتى بنوكها المتعثرة. حيث أنه وفي ظل عدم إمكانية التمييز بين الديون المحلية والخارجية بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد، تحولت الديون الخاصة إلى ديون سيادية، ومع امتداد العدوى لكل من إيطاليا وإسبانيا ظهر ما يعرف بأزمة الديون السيادية الأوروبية التي اعتبرت امتحانا حقيقيا للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خصوصا وأن التحذيرات بشأن هكذا أزمات تم إطلاقها قبل بداية العمل في إطاره سنة 1999 (Céline, 2011, p53).

ويعزو الكثير من الخبراء والحللين هذه الأزمة إلى مجموعة من العوامل التي عملت بشكل متراكم على انفجارها، تمثلت أساسا حسب دراسة (Zsolt, 2012) في: فشل ميثاق النمو الإستقرار الأوروبي، تجاهل اختلالات القطاع الخاص، غياب آليات فعالة لدعم التصحيحات الهيكلية، غياب آلية محددة لمعالجة الأزمات، الترابط والتشابك بين الأنظمة البنكية والحكومات، ترابط الدول فيما بينها نتيجة العولمة الاقتصادية، غياب المقرض الأخير للحكومات، عدم وجود سياسة مالية موحدة، العجز السياسي وتعدد الإختلافات بين الحكومات.

3- تطور الأداء الاقتصادي للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي 2010_2019

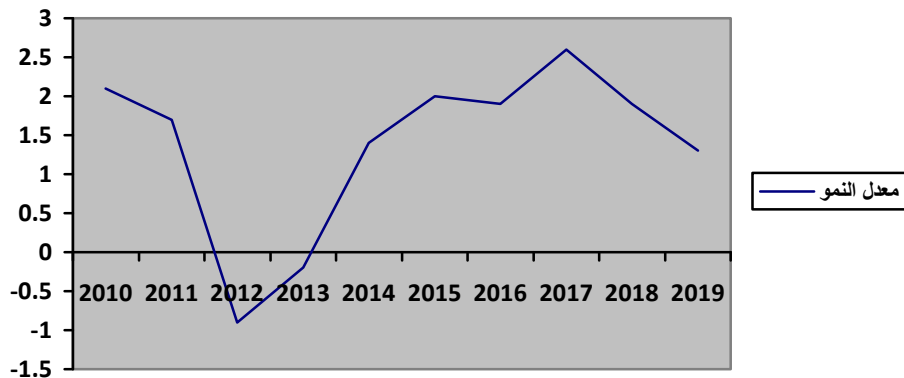
أثرت أزمة الديون السيادية بشكل كبير وحاد على اقتصاديات دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، حيث اعتبرها كثيرون بمثابة تهديد صريح لقدرة هذا الاتحاد على الصمود والإستمرار مستقبلا.

3-1- تطور أداء المؤشرات الحقيقية 2010_2019

3-1-1- معدل النمو الاقتصادي

عرف معدل النمو الاقتصادي انتعاشا سنة 2010 ليتجاوز مستوى 2% لكنه سرعان ما عاود الانخفاض بداية سنة 2011 نتيجة فشل جهود الإنقاذ وتوسع عدوى الأزمة في ظل تصاعد الخلافات بين دول الاتحاد. بعدها ونتيجة تكثيف الجهود وإدراك أن المصير مشترك، عاود معدل النمو الارتفاع بعد عودة الثقة للأسواق المالية واستفادة الدول المتضررة خصوصا من برامج إنقاذ لتمويل عجز الموازنة وتنشيط اقتصادياتها المحلية، حيث عرف معدل النمو منذ سنة 2014 نوعا من الاستقرار في حدود معدل 2%.

الشكل 07: تطور معدل النمو في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي للفترة 2010_2019

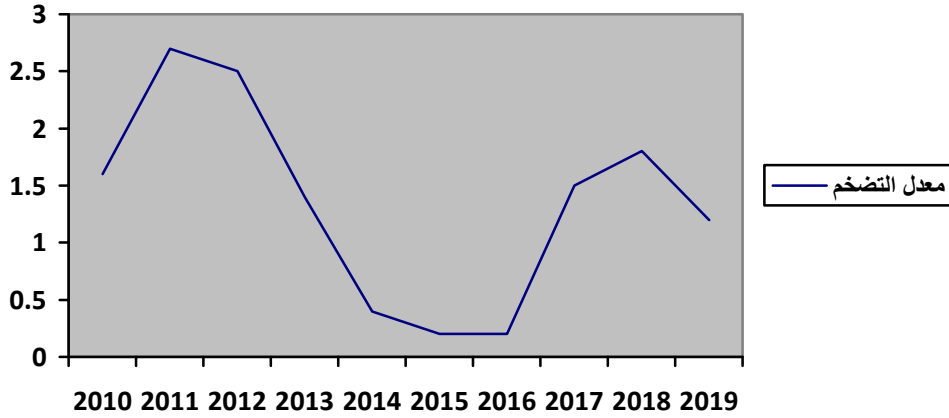


Source : IMF, Data Mapper , <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/EURO> , consulted on 29/05/2021

3-1-2- معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم بعد سنة 2010 ليقارب حدود 3% سنة 2011 وهو مستوى غير مسبوق نتيجة خطط الإنقاذ التمويلية التي تم تطبيقها لإنقاذ البنوك الأوروبية، وهو ما خلق نوعاً من الفائض في السيولة في مقابل تراجع الإنتاج نتيجة إفلاس العديد من المصانع والشركات، زيادة على التأثير الذي خلفته أسعار النفط التي انتعشت بعد التراجع الكبير الذي سجلته بعد الأزمة المالية العالمية لـ2008. لكن معدل التضخم تراجع بشكل كبير ليقارب مستوى الصفر مع دخول الاتحاد في مرحلة انكماش كانت نتيجة حتمية لتداعيات أزمة الديون السيادية واهتزازات الأسواق المالية التي كانت تعبر عن تراجع الثقة في البنوك والحكومات الأوروبية، حيث استمر الانكماش حوالي السنتين ليعاود معدل التضخم بعد سنة 2016 الارتفاع لمستوياته السابقة مقتربا من حدود مستوى 2% بعد عودة انتعاش أسعار النفط.

الشكل 08: تطور معدل التضخم في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي للفترة 2010_2019

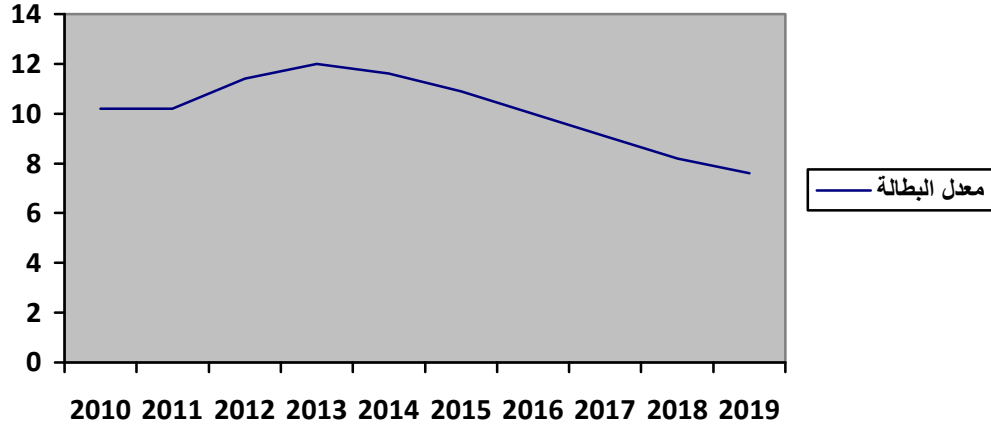


Source : IMF, Data Mapper , <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/EURO> , consulted on 29/05/2021

3-1-3- معدل البطالة

ازداد التوظيف بشكل أسرع مما كان عليه منذ بدء الأزمة، حيث تم إنشاء أكثر من 5 ملايين وظيفة منذ أوائل عام 2013 في الاتحاد وهو ما أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى أدنى مستوى له منذ عام 2009 (Valdis and Pierre, 2017, p11)، حيث بلغ حدود 7.7% سنة 2019 ونسبة 70% أصبح معدل التوظيف قريباً من أعلى مستوياته على الإطلاق. لكن في بعض البلدان كما هو الحال في ألمانيا وهولندا وإستونيا والنمسا تعتبر البطالة في مستويات منخفضة للغاية، بينما لا يزال آخرون - مثل إسبانيا أو اليونان - يعانون من بطالة مرتفعة بشكل غير مقبول خاصة بالنسبة للشباب الذين يعانون من ارتفاع معدلات البطالة الهيكلية (Valdis and Pierre, 2017, p12).

الشكل 09: تطور معدل البطالة في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي للفترة 2010_2019



Source : IMF, Data Mapper , <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/EURO> , consulted on 29/05/2021

3-2-2019-2010 تطور أداء المؤشرات الاقتصادية المالية

3-2-1-الميزان التجاري

عرف الميزان التجاري للإتحاد بين سنتي 2010 و 2012 تطايرية في رصيده بين السلب والإيجاب بمستويات متقاربة بفعل مخلفات الأزمة التي مست جميع الدول العضوة فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وبعد سنة 2012 سجل الميزان التجاري انتعاشا بحيث سجل مستويات إيجابية تراوحت ما بين 2% و 4%، حيث كان لانتعاش اقتصاديات الإتحاد بعد خطط الإنقاذ وسياسة التيسير الكمي التي اتبعها البنك المركزي الأوروبي آثارا إيجابية على صادرات الدول العضوة خصوصا ألمانيا وفرنسا وبدرجة أقل اسبانيا وإيطاليا.

الشكل 10: تطور رصيد الميزان التجاري في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي للفترة 2010_2019



Source : ECB : <http://sdw.ecb.europa.eu/home.do?chart=t1.3>, consulted on 10/04/2020

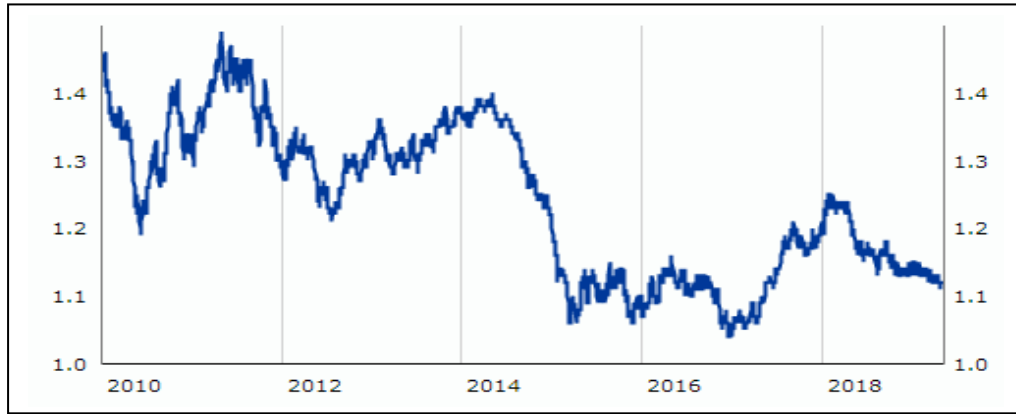
3-2-2-سعر الصرف

إن الملاحظ من الشكل أدناه هو أن تطور سعر صرف اليورو مع الدولار خلال فترة ما بعد أزمة الديون السيادية يمكن تقسيمه لمرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى ما بينة 2010 و 2014 والتي كان سعر صرف اليورو مقابل الدولار مرتفعا رغم أزمة الديون السيادية، وذلك راجع أساسا إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتبعة من خلال إضعاف الدولار

الأمريكي لكسب تنافسية للصادرات الأمريكية باعتبار الفترة الحرجة التي كان يمر بها الاقتصاد الأمريكي جراء أزمة الرهن العقاري وتأثيراتها الكبيرة على القطاع المالي والحقيقي الأمريكي.

أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التي تميزت بتراجع ملحوظ في سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، حيث تراجعت لمستوى 1.1 دولار مقابل اليورو بعد أن كانت في حدود تقارب مستوى 1.4 دولار لليورو، وذلك يعتبر من جهة نتيجة تداعيات سياسة التيسير الكمي الأوروبية من جهة، ونتيجة انتهاء الفدرالي الأمريكي من برامج التيسير الكمي التي أثرت سلبا على قيمة الدولار وهو ما ساهم في تحول مسار الانخفاض لصالح اليورو بعد أن كان لصالح الدولار الأمريكي. وعموما، ورغم أزمة الديون السيادية الأوروبية فإنه من الواضح أن قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي -وهو العملة القيادية الدولية- لم تنخفض بشكل كبير، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن مصداقية اليورو كعملة دولية لم تكن موضع شك من قبل أسواق الصرف على الرغم من تزايد التكهنات في تلك الفترة حول احتمال خروج بعض الدول من الاتحاد وتعرضه للتفكك الجزئي (Marek, 2019, p 17).

الشكل 11: تطور سعر صرف الدولار مع اليورو للفترة 2010_2019

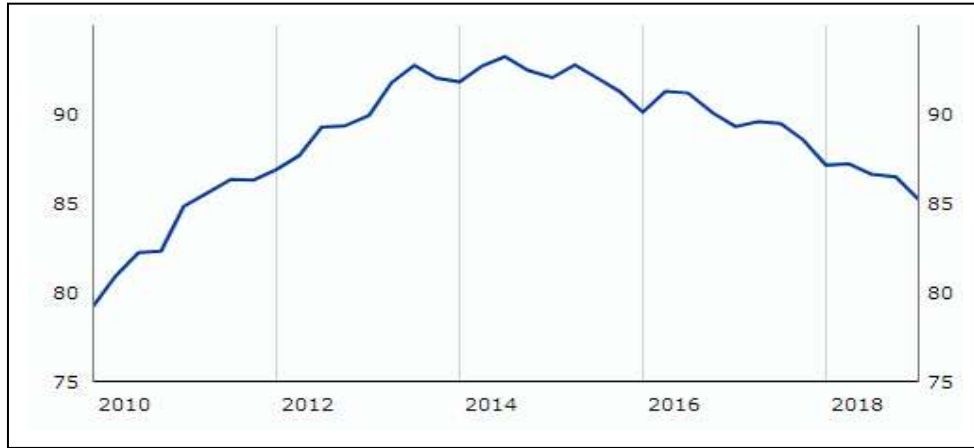


Source: ECB : <http://sdw.ecb.europa.eu/home.do?chart=t1.3>, consulted on 10/04/2020

3-2-3- الدين العام

سجل الدين العام في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي تزايدا بعد أزمة الديون السيادية الأوروبية، وصل لمستوى يقارب 100% متجاوزا السقف المحدد في اتفاقية ماستريخت ب60%، وهو أمر منطقي نتيجة الصعوبات المالية الكبيرة التي وصلت لها العديد من دول الإتحاد خصوصا ما يعرف بدول PIIGS، والتي أجبرتها على طلب المساعدة المالية سواء محليا أو خارجيا، مما ألقى بظلاله على تراكم الدين العام مع الأخذ بعين الاعتبار لتزايد تكلفة الاقتراض على مستوى البنوك وخصوصا الفائدة على سندات الخزينة، نتيجة تزايد عائد المخاطرة الذي عرف قفزة كبيرة خصوصا بعد فضيحة اليونان التي زورت بيانات الدخول للاتحاد وما اجر عنه من غياب ثقة الأسواق في مختلف الإجراءات والخطط التي تم تطبيقها للحد من تعاضم أزمة الديون السيادية. وبعد مرور حوالي 5 سنوات من ارتفاع الدين العام، تم تسجيل تراجع في مستواه نتيجة الانتعاش في اقتصاديات الإتحاد وتراجع الفائدة على سندات الخزينة لكنه بقي في مستوى 85% وهو مستوى يبقى مرتفعا عن ما تم تحديده في اتفاقية ماستريخت.

الشكل 12: تطور حجم الدين العام في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي للفترة 2010_2019



Source: ECB : <http://sdw.ecb.europa.eu/home.do?chart=t1.3>, consulted on 10/04/2020

4- مستقبل الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي

تطرح العديد من التساؤلات وعلامات الإستفهام حول مستقبل الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خصوصا في ظل الخلافات العديدة بين الدول الأعضاء والتي برزت بشدة عقب أزمة الديون السيادية وكيفية التعامل مع تداعياتها.

4-1 هل يمكن تحقيق مزيد من التوسع؟

توقف مسار توسيع الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي منذ انضمام ليتوانيا في 1 جانفي 2015. حيث أن ستة من أصل الدول الثمانية "الرافضة" - بلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك والمجر وبولندا ورومانيا والسويد - ليس لديهم إلغاء للاشتراك في عضوية الإتحاد (مثل المملكة المتحدة والدنمارك) ولكن معظمهم لم يتعجل الانضمام إليه لأسباب مختلفة. حيث لم تكن الدول المشكلة للإتحاد الـ 19 متحمسة لقبول أعضاء جدد على المدى القصير وهو ما عكسته من قبل وجهة نظر كل من البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية.

ومع ذلك ، بدأ نهج المفوضية يتغير مع خطاب حالة الإتحاد لعام 2017 الذي أدلى به آنذاك الرئيس "جان كلود جونكر" والذي أعرب عن رغبته في أن يكون اليورو عملة واحدة للإتحاد الأوروبي ككل وليس لمجموعة مختارة من الدول الأعضاء. حيث قدمت المفوضية الأوروبية سنة 2018 في إطار اقتراحها للإطار المالي متعدد السنوات لما بعد عام 2020، "مرفق تقارب" مخصص لكل دولة عضوة في الإتحاد الأوروبي تسعى إلى اعتماد اليورو والانضمام للإتحاد ضمن برنامج دعم الإصلاح (Marek, 2019, pp 30,31).

وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ثلاثة أنواع من الحجج - السياسية والمؤسسية والاقتصادية - في مسألة التوسع المحتمل للإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي. حيث أن وجود التمايز بين دول عضوة في الإتحاد مقابل دول أخرى غير عضوة فيه وهي عضوة في الإتحاد الأوروبي يقوض من التضامن في مواجهة التحديات المشتركة ويؤدي إلى تمايز في المصالح السياسية. فعلى سبيل المثال ، أثناء وبعد الديون الأوروبية والأزمة المالية ، كانت الدول "خارج الإتحاد" مترددة إلى حد ما في المساهمة في إصلاح بنية الإتحاد، ونتيجة لذلك كان من الضروري إدخال بعض خطوات الإصلاح الرئيسية مثل الميثاق المالي من خلال

المعاهدات الحكومية الدولية خارج المجموعة الحالية من قانون الاتحاد الأوروبي. كما أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى انخفاض القوة التفاوضية للدول خارج الاتحاد ويجعلها على الهامش سياسيا.

وعلى صعيد آخر، يمكن لنظام الإدارة الاقتصادية المزدوج أن يكون له تأثير سلبي على أداء مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ففي حين أن المفوضية الأوروبية والمجلس والبرلمان الأوروبي تمثل جميع الدول الأعضاء، لكن بعض قراراتها تتعلق فقط بأعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي. ومن ثم قد يؤدي هذا إلى تضارب المصالح عندما يتعين على ممثلي "الدول خارج الاتحاد" المشاركة في اتخاذ قرار بشأن القضايا ذات الأهمية الحيوية لـ "الدول الاتحاد"، حيث أنهم قد يعيقون خطوات التكامل الجديدة داخل منطقة اليورو لأنهم يخشون التهميش في حال تراجع ثقلهم مقارنة بثقل الدول داخل الاتحاد.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن الانضمام إلى الاتحاد يمكن أن يعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في الدول خارج الاتحاد من خلال توفير القدرة لقرارات السياسة النقدية على تخطي السياسات الداخلية، وكذا ما يتيح للبنوك المركزية الوطنية في الوصول إلى تسهيلات إعادة تمويل البنك المركزي الأوروبي، إضافة إلى ما يوفره اعتماد اليورو من المساعدة في تقليل الحصة الكبيرة من القروض المقومة بالعملة الأجنبية في إجمالي المطلوبات (Marek, 2019, pp 31,32).

4-2- الإصلاحات المطلوبة

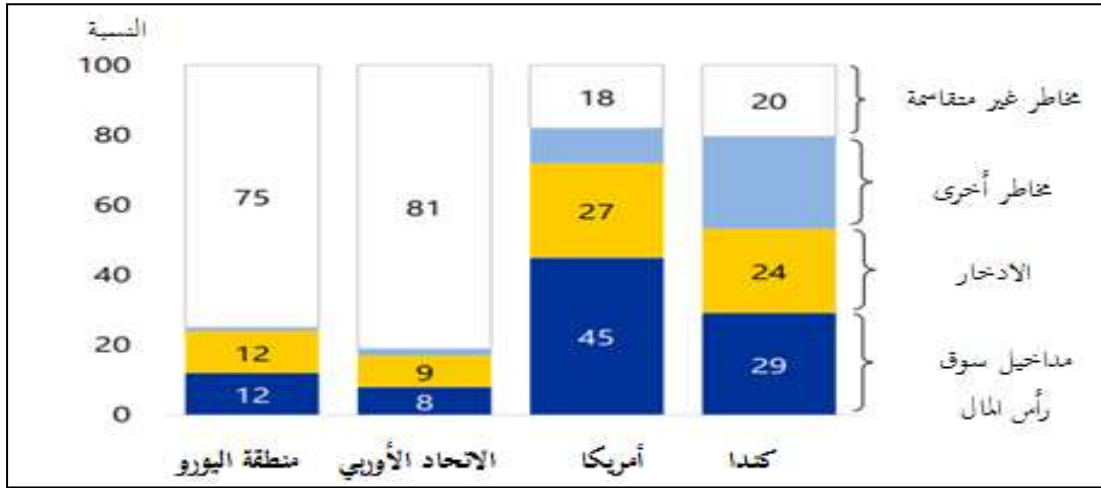
يحتاج الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي إلى عديد الإصلاحات التي تمكن من استكمال بنائه الذي لا يبدو أنه مكتمل ولم يصل ليكون منطقة عملة مثلى. ولتحقيق ذلك، من الضروري اتخاذ حملة إصلاحات رئيسية تعزز من فرص استمراريتها وتوضح فيما يلي:

4-2-1- إنشاء نظام الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي لهيئات التنافسية: يتوجب على كل دولة عضو في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي إنشاء هيئة وطنية مسؤولة عن تتبع الأداء والسياسات في مجال التنافسية. حيث أن هذا من شأنه أن يساعد على منع الاختلاف الاقتصادي تنظيميا ويزيد من امتلاك القدرة على تطبيق ما يلزم من إصلاحات على المستوى الوطني. يجب أن تكون هيئات المنافسة هذه كيانات مستقلة ذات تفويض بتقييم ما إذا كانت الأجر تتطور بما يتماشى مع الإنتاجية ومقارنة ذلك مع التطورات في دول الاتحاد الأخرى وفي المقارنة الرئيسية مع الشركاء التجاريين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تكليف هذه الهيئات بتقييم التقدم المحرز في الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز القدرة التنافسية لأن الاقتصاد التنافسي هو الذي تسمح فيه المؤسسات والسياسات للشركات المنتجة بالازدهار، كما أن تطوير هذه الشركات يدعم التوسع في التوظيف والاستثمار والتجارة (Junker, 2015, pp 7-9).

4-2-2- استكمال الاتحاد المالي

يعتبر الاتحاد المالي أولوية قصوى في سبيل تعزيز مسار بناء اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي قوي باعتبار أنه يضمن استقرار العملة ويزيد من تقاسم المخاطر مع القطاع الخاص، حيث تقدر المخاطر غير المتقاسمة في الاتحاد بـ 75% كما يوضحه الشكل 13 وهو ما يعتبر مؤشرا كبيرا على حجم التهديد الذي يميز مستقبل الاتحاد ويعرضه لمخاطر مالية متزايدة.

الشكل 13: قنوات تقاسم المخاطر المالية



Source: Gopinath, G.(2019). The Future of EMU, ECB Economic Forum on Central Banking June 19, Sintra, Portugal, p 3.

وفي هذا الإطار فإن الوصول إلى احتواء النسبة الأكبر من المخاطر من خلال مختلف القنوات التي تمكن من ذلك يتطلب استكمال تحقيق الاتحاد المالي من خلال:

أولاً: استكمال الإتحاد المصرفي

يعتبر "الاتحاد المصرفي" نظاماً للإشراف المصرفي ومؤسسة مشتركة لإعادة هيكلة البنوك المتعثرة. حيث ينبغي استكمال الاتحاد المصرفي لإضعاف الصلة بين الحكومات الوطنية والأنظمة المصرفية الوطنية وهي التي كانت عاملاً رئيسياً في أزمة الديون السيادية لما خلقت من أعباء إنقاذ مالي كبيرة (Richard and Francesco, 2016, p 88). وفي ظل هذا الإتحاد المصرفي، فإن البنك المركزي الأوروبي لن يركز في سياسته النقدية على تحقيق هدف استقرار الأسعار فقط، بل إن دوره الرئيسي يمتد لضمان تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وهو الأمر الذي كان غائباً في ردة فعله عقب الأزمة المالية العالمية على عكس ما كان الحال بالنسبة للاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

ويتطلب استكمال بنائه ما يلي (Ramon and Thomas, 2018, pp 78-79):

— أولاً وقبل كل شيء الإخضاع الكامل لهيئة الإنعاش والإنقاذ المصرفية (BRRD) للقانون البنكي الوطني على مستوى جميع الدول الأعضاء في الإتحاد. وهذا يعتبر أمراً بالغ الأهمية لتقاسم المخاطر المصرفية مع القطاع الخاص. حيث أن الإتحاد المصرفي يعتبر وسيلة لحماية دافعي الضرائب بشكل أفضل من تكلفة عمليات إنقاذ البنوك التي كانت عاملاً رئيسياً في تعرض الإتحاد لأزمة الديون السيادية الأوروبية.

— ثانياً، إيجاد آلية تمويل مناسبة كوسيلة لضمان وجود أموال كافية إذا كان البنك بحاجة إلى حل غير مناسب حتى لو لم يكن التمويل في صندوق الإنقاذ الفردي كافياً في ذلك الوقت.

— ثالثاً، يجب أن يكون إنشاء دعم مشترك ذي مصداقية لصندوق القرار الموحد وإحراز تقدم نحو خلق قواعد تنافس متساوية وعادلة للعمل المصرفي لجميع البنوك.

رابعاً، إطلاق خطة تأمين الودائع الأوروبية (EDIS) باعتباره الركن الثالث للاتحاد المصرفي بالكامل، نظراً إلى أن البنية الحالية لخطط ضمان الودائع الوطنية تظل عرضة للصدمات المحلية الكبيرة (لا سيما عندما يكون القطاع المصرفي السيادي والوطني في وضع هش)، فإن تأمين الودائع المشترك من شأنه أن يزيد من القدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية.

ثانياً: إنشاء اتحاد لأسواق رأس المال

يعتبر إنشاء اتحاد أسواق رأس المال أولوية رئيسية إلى جانب الاتحاد المصرفي في بناء اتحاد مالي يعزز من قوة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي. وذلك من خلال دوره في ضمان مصادر تمويل أكثر تنوعاً حتى تتمكن المؤسسات خصوصاً الصغيرة والمتوسطة منها من الاستفادة من أسواق رأس المال والوصول إلى مصادر أخرى للتمويل إضافة إلى الائتمان المصرفي. وفي الوقت نفسه، يعمل اتحاد أسواق رأس المال على تعزيز المشاركة في المخاطر عبر الحدود من خلال تعميق تكامل أسواق السندات والأسهم التي تعد بمثابة مفتاح امتصاص للصدمات، خصوصاً من حيث قدرتها على البروز كعازل ضد الصدمات النظامية في القطاع المالي وما توفره من مشاركة للقطاع الخاص في تقاسم المخاطر المالية عبر البلدان، ومن ثم الحد من الأعباء التي تتحملها الحكومات في سبيل تغطية المخاطر المالية كما كان الحال إبان أزمة الديون السيادية.

4-2-3- تفعيل إطار متكامل للسياسات المالية السليمة و المتكاملة

إن أحد الدروس الرئيسية للأزمة هو أن السياسات المالية هي مسألة ذات أهمية مشتركة في الاتحاد لأن السياسة النقدية الموحدة الموجهة نحو استقرار الأسعار ليست ضماناً لقيام الاتحاد كتكتل بالعمل بشكل صحيح دائماً. فالسياسات المالية غير المستدامة لا تؤدي إلى تهديد استقرار الأسعار في الاتحاد فحسب، بل إنها تضر أيضاً بالاستقرار المالي وانتشار العدوى بين الدول الأعضاء (Richard and Francesco, 2016, pp 117-130).

وعليه، فإن السياسات المالية الوطنية المسؤولة حد ضرورية من حيث أنها تؤدي وظيفة مزدوجة: ضمان استدامة الدين العام، وضمان أن تعمل أدوات تثبيت التلقائية المالية على تخفيف الصدمات الاقتصادية الخاصة بكل بلد. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فمن المحتمل أن تستمر فترات التباطؤ لفترة أطول في الدول الأعضاء بشكل فردي.

أولاً: تعزيز التنسيق لوضع سياسات ميزانية سليمة

إن الدول الأعضاء في الاتحاد ملزمة بضرورة وضع سياسات ميزانية سليمة ومسؤولة تراعي البعد الإقليمي للاتحاد وذلك من خلال ضرورة الالتزام بالتنسيق فيما بينها. وفي هذا الإطار فإنه من الضروري تعزيز إطار الحوكمة للسياسات المالية للدول الأعضاء من خلال إنشاء المجلس الاستشاري الأوروبي للمالية الذي يتولى تنسيق واستكمال المجالس الوطنية التي تم إنشاؤها في سياق توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن أطر الميزانية، وتوفر تقييماً عاماً ومستقلاً على المستوى الأوروبي لكيفية أداء الميزانيات وتنفيذها مقابل التوصيات الواردة في إطار الإدارة المالية للاتحاد الأوروبي. حيث أن هذا المجلس من شأنه أن يؤدي إلى امتثال أفضل لقواعد المالية العامة و تنسيق أقوى للسياسات المالية الوطنية (Junker, 2015, p 14).

ثانياً: وظيفة الاستقرار المالي للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي

إن التحول نحو الإتحاد الميزانياتي يعتبر أمراً ضرورياً للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي لاستكمال عملية بناءه وهذا ما أبرزته كلا من أزميتي 2008 و 2010 من خلال حجم التباين في إدارة المالية العامة بين الدول والذي أحدث

اختلالات كبيرة كادت تعصف بوجود التكتل ككل. وفي هذا الإطار تبرز "وظيفة الاستقرار المالي" كآلية مهمة للتعامل مع الصدمات على المستوى الكلي تساهم في التخفيف من الصدمات الكبيرة للاقتصاد الكلي وبالتالي جعل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي أكثر مرونة بشكل عام.

وفي هذا الإطار يجب أن تبقى هذه الآلية في معزل عن أي تأثير على عملية الالتزام بوضع سياسات مالية سليمة ولا ينبغي أن تكون أداة لإدارة الأزمات بديلة لأن ذلك في الأصل من مهام آلية الاستقرار الأوروبي (ESM). وبدلاً من ذلك، يجب أن يكون دورها هو تحسين المرونة الاقتصادية الكلية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وعلى مستوى الدول بشكل منفرد. وبالتالي سيساعد ذلك على منع الأزمات وجعل التدخلات المستقبلية من قبل آلية الاستقرار الأوروبي EMS أقل احتمالاً. كما أنه لا يجب أن تؤدي هذه الآلية إلى تحويلات دائمة بين البلدان أو لتحويلات في اتجاه واحد فقط، كما يجب أن لا ينظر لها على أنها وسيلة لتحقيق المساواة في الدخل بين الدول الأعضاء (Junker, 2015, p 15).

ثالثاً: الحاجة لنظام تأمين ضد البطالة

شهدت البلدان المجهدة (مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا) مستويات عالية من البطالة، مما يجعل من الصعب للغاية إن لم يكن مستحيلًا توفير تأمين كاف للعاطلين عن العمل وفي الوقت نفسه الوفاء بالتزامات خفض عجز الميزانية. حيث أنه وحتى لو كان اقتصاد الاتحاد الأوروبي ينمو، فإن هذا لا يعني أن مشاكل البطالة الأوروبية هي مشاكل في الماضي. وعليه، ويقترح مؤيدو وضع نظام تأمين ضد البطالة أنه بالإضافة إلى تحسين التضامن وتكامل سوق العمل، يمكن للنظام أن يوفر تأمينًا للصدمات الخاصة بكل بلد عن طريق تجميع الموارد مما يجعله يبرز كصمام أمان (Ramon and Thomas, 2018, p 34)، مما يسمح للبلدان بالمرور في أزمات دون التعرض لعواقب الزيادات الضريبية المشوهة.

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة لتوضح كيف كان أداء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال الـ 20 سنة الأولى من نشأته على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية والمالية، باعتبار أن تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي أو ما يعرف أيضاً بـ "منطقة اليورو" اعتبر تحولاً هاماً في خارطة الاقتصاد العالمي، إضافة إلى ما تخللته هذه الفترة من أحداث اقتصادية هامة تمثلت في الأزمة المالية العالمية لـ 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية بداية من سنة 2010.

وجاء في هذه الدراسة أنه على الرغم من وجود دول قوية مشكلة للاتحاد كألمانيا، فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، إلا أن بقية الدول تقل قوة عنها بشكل جعل من الدول المشكلة للاتحاد من الناحية الاقتصادية غير متجانسة، وهو ما انعكس سلباً على فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة خصوصاً السياسة النقدية الموحدة التي كانت تصب في مصلحة الدول القوية في حين ألحقت أضراراً اقتصادية كبيرة باقتصاديات الدول الصغيرة في الاتحاد، وهو ما ينفي الفرضية الأولى.

أما بالنسبة للفرضية الثانية، فقد أبرزت الوقائع كيف أن عدوى أزمة الديون السيادية التي بدأت سنة 2010 التي كانت نتيجة بالأساس من تداعيات الأزمة المالية العالمية لـ 2008 انتقلت من اليونان ثم لدول أخرى لتمس الاتحاد ككل نتيجة وجود الدول الأوروبية في تكتل مشترك، وهو ما جعل عملية التكامل هنا بمثابة جسر لانتقال الأزمة وانتشارها، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

وتمحورت نتائج هذه الدراسة بالأساس حول النقاط التالية:

- _ تميز العقد الأول من إنشاء الاتحاد بتطور واستقرار كبيرين على مستوى مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية الحقيقية والمالية خصوصاً معدل التضخم باعتباره الهدف الرئيسي للسياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي؛
- _ تسببت الأزمة المالية العالمية لـ2008 ثم أزمة الديون السيادية الأوروبية التي تلتها سنة 2010 بانكشاف عدة اختلالات في بناء الاتحاد، والتي تحول معها النقاش والجدل بشكل كبير من إمكانية منافسة الدولار والاقتصاد الأمريكي إلى مدى وجود إمكانية حول قدرة الإتحاد على الصمود مستقبلاً وعدم تفككه؛
- _ تميز العقد الثاني من مسيرة الاتحاد في السنوات الثلاثة التي تلت الأزمة باختلالات عديدة في المؤشرات الاقتصادية الكلية سواء الحقيقية من خلال تراجع معدل النمو وارتفاع البطالة أو المالية من خلال تدهور رصيد الحساب الجاري وارتفاع كبير في حجم الدين العام؛
- _ إصرار القادة الأوروبيين على تجاوز الأزمة وتفاذي أي إمكانية لتفكك جزئي أو كلي للاتحاد وبدعم من الفاعلين في الاقتصاد العالمي، ساهم من خلال خطط الانقاذ في تعزيز صمود الاتحاد وتحقيق التعافي في أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية بعد سنة 2014؛
- _ أبانت أزمة الديون السيادية الأوروبية بالأساس كيف أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي يحتاج إلى حملة إصلاحات كي تتعزز قدرته على تجنب اختلالات مستقبلية.
- وبناء على النتائج السابقة الذكر، فإن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي يواجه العديد من التحديات التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد اتجاه مستقبله، وتحدد مدى قدرته على الصمود مستقبلاً اتجاه أي أزمات اقتصادية أو مالية محتملة. وفي هذا الإطار، تتم التوصية باستكمال الإصلاحات التالية:
- _ إنشاء هيئات التنافسية التي تهدف للحد من اختلاف اللوائح التنظيمية بين دول الاتحاد ومن ثم تعزيز مقدرته التنافسية؛
- _ استكمال بناء الاتحاد المالي سواء ما تعلق بجانب استكمال الاتحاد المصرفي أو إنشاء اتحاد أسواق رأس المال، باعتبار أنه يضمن استقرار العملة ويزيد من تقاسم المخاطر مع القطاع الخاص؛
- _ تفعيل إطار متكامل للسياسات المالية السليمة لأن السياسات المالية غير السليمة تضر أيضاً بالاستقرار المالي بقدر ما تؤدي أيضاً إلى انتشار العدوى بين الدول الأعضاء والتفكك المالي.

1. رحال، فاطمة، 2015، تداعيات الأزمة المالية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منطقة اليورو-دراسة حالة فرنسا كنموذج-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 3 العدد 2، ص ص 63-114، جامعة أدرار(الجزائر).
2. Céline, A.(2011). More Europe, Not Less. Finance and development, (September), Vol 48,N°3.
3. Zsolt, D.(2012). The euro crisis: ten roots, but fewer solutions. Policy Contributions 755, Bruegel.
4. Valdis, D., and Pierre, M. (2017). Reflection Paper on the Deepening of the Economic and Monetary Union. European Commission.
5. Jean-Claude Juncker et al.(2015). Completing Europe's Economic and Monetary Union. European Commission, (juin).
6. Richard, B., and Francesco, G.(2016). How to fix Europe's monetary union: Views of leading economists. Centre for Economic Policy Research.
7. Ramon, M., and Thomas, C.(2018).The EMU after the Euro Crisis: Lessons and Possibilities Findings and Proposals from the Horizon 2020 ADEMU project. Centre for Economic Policy Research.
8. Marek, D.(January 2019). The Economic and Monetary Union: Its Past, Present and Future. Monetary Dialogue. Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies. Committee on Economic and Monetary Affairs. European Parliament,
9. Klaus, R., et al.(2010). The Euro After Its First Decade: Weathering the Financial Storm and Enlarging the Euro Area. ADBI Working Paper No. 205.
10. JONUNG, L., and Eoin, D.(2009). The Euro: It Can't Happen, It's a Bad Idea, It Won't Last; U.S. Economists on the EMU, 1989-2002. Directorate General for Economic and Financial Affairs, European Commission.
11. Gopinath, G.(2019). The Future of EMU, ECB Economic Forum on Central Banking June 19, Sintra, Portugal.